

## المعلومات الأخرى في وثائق نحوي على بيانات مالية مدققة

### OTHER INFORMATION IN DOCUMENTS CONTAINING AUDITED FINANCIAL STATEMENTS

المحتويات	الفقرات
مقدمة	8-1
الحصول على المعلومات الأخرى	9
مراعاة المعلومات الأخرى	10
تناقضات هامة	3-11
أخطاء جوهرية بالحقائق	18-14
توفر المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقرير المدقق	23-19

يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية. كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة ، لتدقيق المعلومات والخدمات الأخرى ذات العلاقة.

إن المعايير الدولية للتدقيق تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية ( مؤشرة بحرف أسود سميك)، كذلك فإنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروح وإيضاحات ومعلومات أخرى.

إن المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية يجب أن تفسر وتؤول حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير والتي توفر إرشادات لغرض تطبيقها.

ولغرض فهم وتطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها، فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للتدقيق مع كافة الشروح والمعلومات الأخرى التي يتضمنها ذلك المعيار، وليس الاعتماد على النص المؤشر بالحروف السوداء السمكية فقط.

إن وجهة نظر القطاع العام والتي تصدرها لجنة القطاع العام، في الاتحاد الدولي للمحاسبين، مدرجة في نهاية المعيار الدولي للتدقيق ، وفي حالة عدم وجود منظور للقطاع العام، فإن المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق، من كافة النواحي الجوهرية، في القطاع العام.



## مقدمة

1. إن الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول مراعاة المدقق للمعلومات الأخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة، والتي لا يوجد التزام للمدقق بتقديم تقارير حولها. إن هذا المعيار الدولي للتدقيق يطبق في حالة وجود تقرير سنوي، كذلك يطبق على وثائق أخرى مثل تلك المستعملة عند عرض الأوراق المالية.
2. يجب على المدقق قراءة المعلومات الأخرى لتحديد أي تناقضات جوهرية في البيانات المالية.
3. يكون (التناقض جوهرية) في حالة تعارض المعلومات الأخرى مع المعلومات التي تحتويها البيانات المالية المدققة. وقد يثير التعارض الجوهرية الشك حول نتائج التدقيق المستخلصة من أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها سابقا، وكذلك حول أساس رأي المدقق حول البيانات المالية.
4. تصدر المنشأة عادة، على أسس سنوية، وثيقة تتضمن بياناتها المالية المدققة مع تقرير المدقق حولها، هذه الوثيقة يشار إليها غالبا (بالتقرير السنوي). وعند إصدار مثل هذه الوثيقة، فإن المنشأة تضمنها، بموجب القانون أو العادة، معلومات مالية أو غير مالية أخرى. ولأغراض هذا المعيار الدولي للتدقيق، فإن هذه المعلومات المالية وغير المالية الأخرى تسمى (المعلومات الأخرى).
5. ومن الأمثلة على المعلومات الأخرى تقرير الإدارة أو مجلس الإدارة حول التشغيل، وموجز أو ملخصات للبيانات المالية، ومعلومات التوظيف، والمصروفات الرأسمالية المخططة، والنسب المالية، وأسماء الموظفين والمدراء، ومعلومات مختارة ربع سنوية.
6. في بعض الظروف، يكون على المدقق التزاما قانونيا أو تعاقديا بتقديم تقرير على وجه الخصوص حول المعلومات الأخرى. وفي ظروف أخرى لا يوجد هذا الالتزام على المدقق. ومع ذلك، فإن المدقق يحتاج للأخذ بعين الاعتبار مثل هذه المعلومات الأخرى عند إصدار التقرير حول البيانات المالية، وذلك لأن مصداقية البيانات المالية المدققة قد تضعف بسبب التناقضات التي قد توجد بين البيانات المالية المدققة والمعلومات الأخرى.
7. كما تتطلب بعض التشريعات بأن يقوم المدقق بتطبيق إجراءات معينة للتأكد من المعلومات الأخرى، مثلا طلب معلومات إضافية وبيانات مالية محلية. وفي حالة حذف هذه المعلومات الأخرى، أو وجود نواقص فيها فقد يتطلب قيام المدقق بالإشارة إلى الأمر في تقريره.
8. في حالة وجود التزام بتقديم تقرير على وجه الخصوص حول المعلومات الأخرى، فإن مسؤوليات المدقق تتحدد بطبيعة التكلفة والتشريع المحلي والمعايير المهنية. وفي حالة كون هذه المسؤوليات تتضمن فحص المعلومات الأخرى، فإن المدقق سيحتاج إلى اتباع الإرشادات المتعلقة بمهمات التكلفة بالتدقيق، والمدرجة في المعايير الدولية للتدقيق ذات العلاقة.

### الحصول على المعلومات الأخرى

9. لكي يستطيع المدقق دراسة المعلومات الأخرى التي يتضمنها التقرير السنوي، فإن ذلك يتطلب أن يحصل على هذه المعلومات في وقت مناسب. ويحتاج المدقق لأجل ذلك أن يتخذ الترتيبات المناسبة مع المنشأة للحصول على هذه المعلومات قبل تاريخ تقريره. وفي بعض الظروف قد لا تتوفر كافة المعلومات الأخرى قبل هذا التاريخ، ولذلك يكون على المدقق اتباع الإرشادات الموجودة في الفقرات (20) إلى (23).

### مراعاة المعلومات الأخرى

10. إن هدف ونطاق عملية تدقيق البيانات المالية قد صيغت على أساس أن مسؤولية المدقق محددة بالمعلومات الموضحة في تقريره. وعليه، فإنه لا توجد أية مسؤولية معينة على المدقق لتحديد كون المعلومات الأخرى قد تم إظهارها بشكل مناسب.

### تناقضات هامة

11. في حالة قراءة المدقق للمعلومات الأخرى، وتحديد وجود تناقض هام، فإن عليه أن يقرر فيما إذا كانت البيانات المالية المدققة أو المعلومات الأخرى بحاجة إلى تعديل.

12. في حالة وجود ضرورة لتعديل البيانات المالية المدققة، ورفض المنشأة القيام بهذا التعديل، فيجب على المدقق إبداء رأي متحفظ أو معاكس.

13. في حالة وجود ضرورة لتعديل المعلومات الأخرى، ورفض المنشأة القيام بهذا التعديل، فيجب على المدقق دراسة تضمين تقريره بفقرة توكيدية لهذا الأمر، شارحا التناقض الهام، أو اتخاذه إجراءات أخرى. والإجراءات الأخرى المتخذة كعدم إصدار المدقق لتقريره أو الانسحاب من المهمة، سوف تعتمد على الظروف الخاصة وعلى طبيعة وأهمية التناقض. كذلك على المدقق أن يدرس الحصول على استشارة قانونية كإجراء آخر.

### أخطاء جوهرية بالحقائق

14. عند قراءة المدقق للمعلومات الأخرى لغرض تحديد التناقضات الهامة فقد يطلع على خطأ جوهري واضح للحقائق.

15. لأغراض هذا المعيار الدولي للتدقيق، فإن (الخطأ الجوهري للحقائق) في المعلومات الأخرى يوجد في حالة كون هذه المعلومات، والتي لا علاقة لها بالأمور الظاهرة في البيانات المالية المدققة، فقد تم بيانها وعرضها بشكل خاطئ.

16. في حالة إدراك المدقق بأن المعلومات الأخرى تتضمن خطأ جوهريا بالحقائق، عليه مناقشة الأمر مع إدارة المنشأة. وعند مناقشة الأمر مع إدارة المنشأة، فقد لا يستطيع المدقق تقييم صحة المعلومات الأخرى ولا تقييم استجابة الإدارة لاستفساراته، لذا فإن عليه دراسة فيما إذا كانت هناك اختلافات صحيحة موجودة في الاجتهاد أو الرأي.

17. إذا استمر المدقق في اعتقاده بوجود خطأ واضح بالحقائق، عليه أن يطلب من الإدارة بأن تتشاور مع طرف مؤهل ثالث، كالمستشار القانوني للمنشأة، وأن تأخذ بعين الاعتبار المشورة المقدمة.

18. في حالة استنتاج المدقق بوجود خطأ جوهري بالحقائق في المعلومات الأخرى، والتي ترفض الإدارة تصحيحها، فإن عليه دراسة اتخاذ إجراء مناسب آخر. ويمكن أن تتضمن هذه الإجراءات إعلام الأشخاص المسؤولين في أعلى المستويات عن التوجيه الكلي للمنشأة، خطيا، بقلق المدقق بشأن المعلومات الأخرى والحصول على الاستشارة القانونية.

### توفر المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقرير المدقق

19. في حالة عدم توفير جميع المعلومات الأخرى للمدقق قبل تاريخ تقريره، يجب قيام المدقق بقراءة المعلومات الأخرى بأسرع فرصة ممكنة لتحديد التناقضات الهامة.
20. في حالة تشخيص المدقق، من خلال قراءته للمعلومات الأخرى، بوجود تناقض هام، أو إدراكه بوجود خطأ جوهري واضح للحقائق، فعلى المدقق تحديد فيما إذا كانت البيانات المالية المدققة أو المعلومات الأخرى في حاجة إلى إعادة نظر.
21. عندما يكون من الأنسب إعادة النظر في البيانات المالية المدققة، يجب اتباع الإرشادات المذكورة في المعيار الدولي للتدقيق (560) المعنون (الأحداث اللاحقة).
22. في حالة وجود ضرورة لإعادة النظر بالمعلومات الأخرى، وموافقة المنشأة على القيام بذلك، على المدقق اتخاذ الإجراءات الضرورية في مثل هذه الظروف. وقد تتضمن هذه الإجراءات فحص الخطوات التي اتخذتها الإدارة للتأكد من إن الأشخاص الذين استلموا البيانات المالية الصادرة سابقاً وتقرير المدقق حولها، والمعلومات الأخرى، قد تم إعلامهم بقرار إعادة النظر.
23. في حالة وجود ضرورة لإعادة النظر بالمعلومات الأخرى، ورفض الإدارة القيام بذلك، فيجب على المدقق دراسة اتخاذ إجراء مناسب آخر. ويمكن أن تشمل الإجراءات المتخذة خطوات منها إعلام الأشخاص المسؤولين في أعلى المستويات عن التوجيه الكلي للمنشأة، خطياً بقلق المدقق بشأن المعلومات الأخرى والحصول على استشارة قانونية.

### منظور القطاع العام

1. إن هذا المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق في محيط تدقيق البيانات المالية. وفي القطاع العام، فإن المدقق غالباً ما تكون لديه مسؤوليات قانونية أو تعاقدية بتقديم تقرير على وجه الخصوص حول المعلومات الأخرى وكما أشارت الفقرة (8) من هذا المعيار الدولي للتدقيق، فإن الإجراءات المبينة في هذا المعيار الدولي للتدقيق غير مناسبة للحصول على قناعة السلطة التشريعية أو متطلبات التدقيق الأخرى، مثلاً، إبداء الرأي حول مصداقية مؤشرات الأداء والمعلومات الأخرى المدرجة في التقرير السنوي. وإن من غير المناسب تطبيق هذا المعيار الدولي للتدقيق في الظروف التي لا توجد للمدقق مسؤولية لإبداء رأيه في مثل هذه المعلومات. وفي غياب أية متطلبات تدقيقية خاصة تتعلق ب (المعلومات الأخرى) فإن المبادئ العامة التي تضمنها هذا المعيار الدولي للتدقيق قابلة للتطبيق.

